الأمم المتحدة

S/2021/662



Distr.: General
16 July 2021
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة لـه، وهو التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلـح في أفغانستـان. وهو يتضـمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، وعلى نحو أعم عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن اتجاهات الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة في حق الأطفال في أفغانستان والسياق الذي جرت فيه، ويحدِّد هوية الجهات التي ارتكبتها، عندما يكون ذلك ممكناً. ويسلط الضوء أيضا على التقدم المحرز في إنهاء ومنع هذه الانتهاكات، بوسائل تشمل تنفيذ خطة العمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، التي وقعتها الحكومة في عام 2011 وخريطة الطريق نحو الامتثال لعام 2014.

وأخيرا، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات تروم تعزيز الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في أفغانستان.



100821 050821 21-09950 (A)



أولا – مقدمة

1 – يغطي هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة له، الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ويقدم اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها أطراف النزاع في أفغانستان ضد الأطفال، إضافة إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالحوار مع الأطراف والتحديات التي واجهته منذ التقرير السابق (S/2019/727) والاستنتاجات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في حزيران/يونيه 2020 (S/AC.51/2020/2).

2 – وقامت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، التي تشارك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بتوثيق المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقق منها. ويحدد التقرير، متى أمكن، أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويسلِّطُ الضوء على مجالات العمل لتعزيز حماية الأطفال ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات، بسبل من بينها تقديم توصيات إلى الأطراف. وبسبب القيود المفروضة على الرصد والتحقق، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تمثل الحجم الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في أفغانستان.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

3 – استمرت الحالة الأمنية في التدهور في جميع أنحاء البلاد منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق (S/2019/727). واستمر عدد الحوادث الأمنية[1] التي سجلتها الأمم المتحدة في الارتفاع، بما في ذلك بنسبة 10 في المائة ما بين عامي 2019 (22 832) و 2020 (25 179)، على الرغم من عدم تحقيق أي مكاسب ميدانية كبيرة تؤثر على ديناميات النزاع من جانب أي من الحكومة أو طالبان. وقد هيمن على الفترة المشمولة بالتقرير حدثان سياسيان رئيسيان هما الانتخابات الرئاسية في 28 أيلول/سبتمبر 2019 وتوقيع اتفاق السلام في شباط/فبراير 2020.

4 – وقد شاب انعدامُ الأمن الانتخابات الرئاسية التي نظمت في أيلول/سبتمبر 2019، إذ أعلنت اللجنة العسكرية لطالبان أن الحركة ستستهدف "المكاتب والمراكز" المتصلة بتلك الانتخابات (انظر A/74/582–S/2019/935، الفقرة 6). وسجلت إدارة السلامة والأمن وقوع 643 حادثة أمنية في يوم الانتخابات، شملت 77 هجوما على مراكز اقتراع، منها 35 مدرسة، وهو أعلى رقم سُجل في يوم انتخابات منذ عام 2004. وسُجل ما مجموعه 2780 حادثا أمنيا خلال شهر أيلول/سبتمبر 2019، وهو أعلى متوسط شهري في عام 2019. ويعزى انخفاض نسبة الناخبين عما كانت عليه في الانتخابات السابقة جزئيا إلى انعدام الأمن، في خضم خلافات بشأن تزوير الانتخابات وعدم اليقين المحيط بعملية السلام. وأُعلنت نتائج الانتخابات لصالح الرئيس محمد أشرف غني في 18 شباط/فبراير 2020، وطعن فيها الرئيس التنفيذي آنذاك، عبد الله عبد الله. وفي 17 أيار/مايو 2020، أبرم الرئيس والدكتور عبد الله اتفاقا أنهى مأزقا سياسيا دام ثلاثة أشهر، ومهد الطريق لتشكيل الحكومة وهياكل عملية السلام.

(1) تشمل الحوادث الأمنية على سبيل المثال لا الحصر الاشتباكات المسلحة واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية.

5 - وبعد ما يقرب من عامين من المحادثات المباشرة، أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان اتفاقا في 29 شباط/فبراير 2020 يحدد التخفيضات التدريجية في عدد القوات الأمريكية، مع خفض لجميع القوات الدولية بحلول 29 نيسان/أبريل 2021، بشرط احترام حركة طالبان للالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ولتعهدها بالتفاوض مع حكومة أفغانستان. وقد تأخر انطلاق المفاوضات ولكنها بدأت في نهاية المطاف في 12 أيلول/سبتمبر 2020.

6 - بيد أن عام 2020 شهد انخفاضات عرضية في مستويات العنف، التي سرعان ما كانت ترتفع من جديد بعد كل انخفاض. فقد انخفض عدد الغارات الجوية بنسبة 43 في المائة من عام 2018 (663 1) إلى عام 2020 (938)، لكن هذا التراجع لم يشمل فئات أخرى من الحوادث الأمنية. وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي أعقب بدء مفاوضات السلام في أفغانستان، أعلى مستوى من الاشتباكات المسلحة منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيلها في عام 2007. إلى جانب ذلك، ارتفع عدد الاغتيالات وتزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وسط شواغل متزايدة بشأن عمليات القتل الموجه، التي عادة ما لا تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها، والتي تستهدف مسؤولين حكوميين، ونشطاء من المجتمع المدني، وعاملين في وسائل الإعلام، وعاملين في المجال القضائي، ومدافعين عن حقوق الإنسان.

7 - وفي حين لم تعلن حركة طالبان عن حملة هجومية ربيعية وامتنعت عن شن هجمات على المناطق الحضرية في معظم عام 2020، فإنها واصلت تنفيذ عمليات ضد المواقع الحكومية وشن هجمات ضد عاصمتي ولايتي قندهار وهلمند خلال النصف الثاني من السنة. وقد اقتربت الحركة أيضا تدريجيا من محاصرة العديد من عواصم الولايات. وفي عام 2020، ظلت كابول عرضة لهجمات ضد أهداف بارزة، إذ نُفذت 10 هجمات انتحارية وفُجر 185 جهازا متفجرا يدوي الصنع، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنها جميعا.

8 - وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (داعش - ولاية خراسان) نشيطا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ أعلن مسؤوليته عن هجمات غير متناظرة كانت في الغالب ضد أهداف مدنية وسياسية رمزية بارزة. وأعلن تنظيم داعش - ولاية خراسان مسؤوليته عن هجمات استهدفت حافلات مكوكية تابعة لعدة كيانات من كيانات الدولة ومحطة تلفزيونية في آب/أغسطس 2019. وفي عام 2020، أعلن مسؤوليته عن هجمات انتحارية ومعقدة استهدفت مركزا تعليميا ومعبدا للسيخ (آذار/مارس) وجامعة كابول (تشرين الثاني/نوفمبر)، علاوة على عدة هجمات بالصواريخ على كابول، بما في ذلك هجوم يوم تنصيب الرئيس.

ثالثا - معلومات مستكملة عن أطراف النزاع

ألف - القوات الحكومية والموالية للحكومة

قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية

9 - يشكل مصطلح قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مصطلحاً جامعاً يصف جميع قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الجيش الوطني الأفغاني (والفروع التابعة له، من قبيل القوات الجوية الأفغانية، والقوة الإقليمية للجيش الوطني الأفغاني، التي يشار إليها أيضا بتسمية الجيش الإقليمي الأفغاني، وقوة الحدود

الأفغانية، والقوة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني) والقوات الأفغانية الخاصـــة، والمديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية.

10 - وتشـــكل الشـــرطة الوطنية الأفغانية التي تعمل تحت مســـؤولية وزارة الداخلية، وكالة إنفاذ القانون الأساسية على الرغم من أنها تشارك في الأعمال القتالية. وفي نهاية عام 2020، جرى رسميا حل الشرطة المحلية الأفغانية، التي أنشـــئت في عام 2010 من أجل توفير قدرات الخفارة المجتمعية في إطار جهود مكافحة التمرد، والتي كانت تعتبر بحكم الواقع جزءاً من القوات المســـلحة بســـبب ما كانت تؤديه من مهام مرتبطة بالقتال، وذلك بعد إنهاء تمويلها الدولي في أيلول/ســبتمبر 2020. وبعد حل الشـرطة المحلية، تقرّر نقل ثلثي أعضـــائها إلى الجيش الوطني الأفغاني أو القوة الإقليمية أو الشـرطة الوطنية الأفغانية، بينما تقرّر إحالة من تبقّى إلى التقاعد. ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق مما إذا كانت عمليات النقل هذه قد تمت في وقت كتابة هذا التقرير.

11 - واستمر تنفيذ خطة العمل التي وقعتها حكومة أفغانستان في عام 2011 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الوطنية التابعة لها (أي الشرطة الوطنية الأفغانية بما يشمل الشرطة المحلية الأفغانية)، إلى جانب خريطة الطريق نحو الامتثال لعام 2014.

القوات الدولية

12 - واصـلت بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شـمال الأطلسـي (الناتو) مهمتها غير القتالية المتمثلة في تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشـورة والمسـاعدة لها. وواصـلت الولايات المتحدة، بالإضـافة إلى الدعم الذي تقدمه لبعثة الدعم الوطيد، تنفيذ عمليتها المسماة "عملية حارس الحرية"، التي تركز على عمليات مكافحة الإرهاب. ويؤدي قائد بعثة الدعم الوطيد أيضـــاً مهام قائد القوات الأمريكية في أفغانستان، رغم أن التسلسل القيادي في كل منهما منفصل عن الآخر.

13 - وفي 29 فبراير/شباط 2020، وقعت الولايات المتحدة وطالبان اتفاقا تضمن خططا مشروطة تتعلق بسـحب القوات في غضـون 14 شـهرا وبدء مفاوضـات سـلام بين الأطراف الأفغانية. وبعد بدء مفاوضـات السلام في أفغانستان في أيلول/سبتمبر 2020، أعلنت منظمة الناتو أنها ستعدل وجودها ليصبح موجها لدعم عملية الســـلام، مع البقاء ملتزمة بتدريب وتمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وحتى تشـــرين الثاني/نوفمبر 2020، كانت بعثة الدعم الوطيد تتألف من حوالي 500 10 فرد من 36 بلداً من البلدان الأعضـــاء في الناتو أو البلدان الشـــريكة لها. وحتى تشـــرين الثاني/نوفمبر 2020، كان ما يناهز 500 4 جندي من الولايات المتحدة يقدمون الدعم لبعثة الدعم الوطيد وعملية حارس الحرية. وفي 18 تشـرين الثاني/ نوفمبر 2020، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستواصل خفض قواتها في أفغانستان إلى 500 2 جندي بحلول منتصف كانون الثاني/يناير 2021.

الميليشيات الموالية للحكومة

14 - واصـــلت الميليشـــيات الموالية للحكومة، وهي ميليشـــيات غير حكومية منظمة تختلف عن القوات الحكومية، العمل ضد الجماعات المسلحة. وهي تفتقر إلى الأساس القانوني بموجب القوانين الأفغانية وتعمل

خارج القيادة والتحكم العسكريين النظاميين ولا تندرج في التشكيل[2] الرسمي. وهي تشمل حركات الانتفاضة الوطنية، وهي مبادرة دفاع مجتمعية أُطلقت في مختلف الولايات الأفغانية، وقوات حماية خوست، التي نفذت عمليات متخصصة في جنوب شرق أفغانستان منذ عام 2007 على أقل تقدير.

باء - جماعات المعارضة المسلحة

15 - واصلت حركة طالبان زيادة سيطرتها الإقليمية وتنفيذ اعتداءات واسعة النطاق استهدفت، في المقام الأول، مواقع قوات الأمن الأفغانية وطرق نقل رئيسية ومراكز إدارية على مستوى المقاطعات في أنحاء البلد. وبحلول نهاية عام 2020، أفيد بأنّ عدد المقاتلين النشطين التابعين لحركة طالبان يتراوح تقريبا بين 000 55 و 000 85 مقاتل، رغم أن التقديرات قد تتفاوت بدرجة كبيرة. وتوجد هياكل إدارية بحكم الواقع لحركة طالبان في جميع الولايات، وتخضع خصائصها الوظيفية لمستوى النفوذ في المنطقة.

16 - وقد واصلت شبكة حقاني أداء دور مؤثر في العمليات العسكرية لحركة طالبان. ورغم أن شبكة حقاني تشكل جزءاً من حركة طالبان، فقد حافظت على درجة من الاستقلال، ويُعتقَد أنها مسؤولة عن عدة هجمات على مواقع حكومية ودولية في مناطق مكتظة بالسكان في كابول. ومنذ عام 2017، نُسبت الهجمات التي يُزعَم أن شبكة حقاني ارتكبتها إلى حركة طالبان لأن التمييز بين الجماعتين على نحو موثوق لم يعد ممكناً.

17 - ولا يزال تنظيم القاعدة نشطا ويعتقد أنه يحافظ على وجود محدود في 12 ولاية يُقدّر عدد العناصر المسلحة فيها بما بين 400 و 600 عنصر.

18 - ومنذ عام 2019، ظل تنظيم داعش - ولاية خراسان نشطا لكنه تحوّر إلى شبكة حضرية تستخدم في الغالب أساليب غير متناظرة، لا سيما الهجمات الانتحارية والمعقدة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والصواريخ، التي تسببت في إصابات بين المدنيين. ويقدر عدد أعضائها بـ 500 2 عنصر.

19 - وواصلت عدة جماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة تنفيذ عمليات في أفغانستان، منها عناصر ميليشيات مرتبطة بأحزاب سياسية وزعماء فصائل مجاهدين سابقة، تكون في بعض الأحيان معارضة لقوات الأمن الأفغانية أو داعمة لها.

رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

20 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 473 6 انتهاكا جسيما ضد 131 6 طفلا (358 4 صبيا و757 1 فتاة و 16 طفلا لم يُعرف نوع جنسهم) تتراوح أعمارهم بين بضعة أشهر و 17 عاما. وقد وقع ما عدده 412 3 من تلك الانتهاكات في عام 2019 و 061 3 في عام 2020. وظل القتل والتشويه أكثر الانتهاكات شيوعا، إذ تعرض، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه 770 5

(2) كلمة في اللغة الدارية تعني "هيكل" وتشير إلى ملاك الموظفين الرسمي والمخصصات الرسمية من المعدات التي تأذن بها حكومة أفغانستان لكيان حكومي معين، بما في ذلك قوات الأمن والفرع المدني (United Nations Assistance Mission in Afghanistan (UNAMA) and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), *Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict – Annual Report 2020* (February 2021)).

طفلا للقتل (635 1) والتشـــويه (135 4). وقد لاحظت فرقة العمل القطرية، بما يثير القلق، أن عدد الإصـــابات بين الأطفال الناجمة عن هجمات معقدة وانتحارية (586) قد ارتفع بنســبة 22 في المائة مقارنة بالسنتين السابقتين. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الرصد والتحقق بسبب ما يحيط بهذه الحالات من حساسـيات، فقد جرى التحقق من حدوث زيادة مثيرة للقلق في تجنيد واسـتخدام الأطفال، بلغت 260 طفلا، وهو ما تفاقم ربما بســبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتحققت فرقة العمل القطرية، بما يثير القلق، أيضـا من ارتفاع عدد الهجمات على المدارس (132) والمستشـفيات (165)، والأشـخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صــلة بالمدارس و/أو المسـتشـفيات[3]، وهو ما كان، بما مجموعه 297 هجوما، من بين فئات الانتهاكات الجسيمة الثلاث التي سجل فيها أكبر عدد من الانتهاكات المتحقق منها.

21 - ومثلت الجماعات المسلحة الجهات الرئيسية المرتكبة للانتهاكات الجسيمة، وبالدرجة الأولى حركة طالبان (730 2). وكانت أعداد الانتهاكات الخطيرة المنسوبة إلى القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة مثيرة للقلق، ولا سيما تلك المنسوبة إلى الجيش الوطني الأفغاني (227 1) التي كانت في ازدياد.

22 - وفاقم تفشـي جائحة كوفيد-19 خلال الفترة المشـمولة بالتقرير مواطن ضـعف الأطفال، وسـاهم في زيادة الضـــغط على نظام الرعاية الصـــحية مع زيادة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، وكلها عوامل محتملة محركة لزيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم، واختطافهم والعنف الجنسي الممارس ضدهم.

23 - وبسبب الصعوبات التي تواجَه في تنفيذ عمليات الرصد والتحقق، يعتقد أن البيانات الواردة في هذا التقرير تقلل من العدد الفعلي للانتهاكات الجسيمة.

ألف - التجنيد والاستخدام

24 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 260 صـبيا، معظمهم في الإقليم الشمالي (161)، والإقليم الشـمالي الشـرقي (56)، وإقليم المرتفعات الوسـطى (13). وقد سُـجلت زيادة حادة من عام 2019 (64) إلى عام 2020 (196).

25 - وكانت حركة طالبان مسؤولة عن تجنيد واسـتخدام 230 طفلا (88 في المائة)، استُخدموا جميعهم في أدوار قتالية، من قبيل زرع أجهزة متفجرة يدوية الصـــنع، وتنفيذ هجمات انتحارية، والمشـــاركة في أعمال قتالية ضد القوات الحكومية، وهو ما أسفر عن قتل أو تشويه بعض من أولئك الأطفال.

26 - وتتحمّل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسـؤولية عن تجنيد واسـتخدام 22 صـبيا، وتُنسـب الحالات إلى الجهات التالية: الشـــرطة الوطنية الأفغانية (8)، والقوة الإقليمية للجيش الوطني الأفغاني (4)، والشـــرطة المحلية الأفغانية (1)، والشـــرطة المحلية الأفغانية والميليشـــيات الموالية للحكومة على نحو مشـترك (9)[4]. وبالإضـافة إلى ذلك، نُسب تجنيد واسـتخدام ثمانية صـبية إلى الميليشـيات الموالية للحكومة.

(3) لأغراض هذا التقرير، يُراد بعبارة "الأشخاص المشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات" المستعملة في قرارات مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2427 (2018)، وكذلك في بيانَيْ رئيس مجلس الأمن المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2013 (S/PRST/2013/8) و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (S/PRST/2017/2021)، المدرسون والأطباء وغيرهم من العاملين في مجال التعليم والطلاب والمرضى.

(4) نسبت فرقة العمل القطرية تجنيد واستخدام هؤلاء الصبية التسعة إلى الميليشيات الموالية للحكومة والشرطة المحلية الأفغانية بشكل مشـترك، لأنها لم تتمكن من جمع معلومات كافية تتيح لها تحديد عدد الصـبية الذين جندهم كل طرف على حدة، بسـبب حسـاسـية الأمر أو لشواغل مرتبطة بحماية الضحايا أو الشهود.

وقد استُخدم أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 13 و 17 سنة في أدوار قتالية وفي مهام دعم، وكذلك لأغراض جنسية، مثل استخدامهم كـ "باتشا بازي" (الغلمان الراقصون)، وهي ممارسة يستغل فيها رجال أثرياء أو من ذوي النفوذ فتياناً لأغراض الترفيه، ولاسيما الرقص والأنشطة الجنسية.

27 - ووثقت فرقة العمل القطرية تجنيد واستخدام 413 طفلا (412 صبيا، وفتاة واحدة)، أساسا من قبل جماعات مسلحة لم تتمكن من التحقق منها حتى وقت كتابة هذا التقرير بسبب حساسية الأمر أو لشواغل مرتبطة بسلامة الضحايا وأسرهم والمصادر، علاوة على القيود المفروضة على إمكانية الوصول.

28 - وتجنيد الصبية واستخدامهم يكون مرجحا أكثر من تجنيد الفتيات واستخدامهن، وهو ما يرجع جزئيا إلى المعايير الثقافية والمعتقدات الدينية. ويمثل الفقر أيضا عامل دفع وجذب كبير، إذ أن من الأرجح أن يتحمل الصبية مسؤولية تلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسرهم. وغالبا ما تخضع الفتيات للزواج المبكر وينخرطن في العمل المنزلي أو غيره من الأعمال والأنشطة المنزلية. وقد تفاقمت تلك الاتجاهات في عام 2020 بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتدابير المتخذة استجابة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك تدابير الإغلاق الشامل.

احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة و/أو لتهم متصلة بالأمن الوطني

29 - أفادت وزارة العدل بأن 311 طفلا (310 صبية وفتاة واحدة) كانوا محتجزين في مركز إعادة تأهيل الأحداث في كابول بتهم تتعلق بالأمن الوطني، بما في ذلك الارتباط بالجماعات المسلحة (146 صبيا في عام 2019؛ و 164 صبيا وفتاة واحدة في عام 2020)، لفترات تتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات ونصف.

30 - وكان من بين هؤلاء الأطفال من كانوا قد استسلموا أو من كانوا قد ألقي القبض عليهم في القتال، وكانوا محتجزين بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة. ورغم تأييد حكومة أفغانستان للقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، استمر احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بالجماعات المسلحة. وبعد إلقاء القبض عليهم في الولايات، نقلوا إلى مركز إعادة تأهيل الأحداث في كابول وإلى مرافق تابعة للأمن الوطني، حيث تأخرت التحقيقات وجمع الأدلة والإجراءات القضائية. ووفقا لخطة العمل وخريطة الطريق اللتين وقعتهما الحكومة، ينبغي أن يُعتبر الأطفال الذين يُعتقلون بسبب الارتباط المزعوم أو الفعلي بالجماعات المسلحة ويُحتجزون بتهم ذات صلة بالأمن الوطني ضحايا في المقام الأول، وأن يستفيدوا من المعايير الدولية لقضاء الأحداث بما يتماشى مع مبدأ "الحرص على إعمال مصالح الطفل الفضلى" المكرس في اتفاقية حقوق الطفل.

31 - ومن المثير للقلق أيضا أن 318 طفلا، معظمهم ليسوا مواطنين أفغان، يقبعون في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز برفقة أمهاتهم المحتجزات بسبب ارتباطهن المزعوم أو الفعلي بحركة طالبان أو تنظيم داعش - ولاية خراسان.

32 - وبسبب جائحة كوفيد-19، صدر مرسوم رئاسي في آذار/مارس 2020 يأمر بإطلاق سراح بعض السجناء، من بينهم أطفال، بوصف ذلك إجراءً يهدف إلى الحد من ازدحام مرافق الاحتجاز ومنع انتشار كوفيد-19. وعقب صدور المرسوم، أُطلق سراح ما مجموعه 374 طفلا، بيد أن المرسوم استبعد الأطفال المعتقلين بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة أو المحتجزين بتهم ذات صلة بالأمن الوطني. وواصلت فرقة العمل القطرية جهود الدعوة لدى الحكومة من أجل استفادة الأطفال أثناء احتجازهم من الخدمات

الاجتماعية والتعليمية والمهنية والنفسية والصحية، وكذلك من أجل تمكينهم من مسارات إحالة أو بروتوكولات تسليم تمنحهم الفرصة للاندماج من جديد في المجتمع بما يتماشى مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث.

باء - القتل والتشويه

33 - تحققت فرقة العمل القطرية من مقتل (635 1) وتشويه (135 4) 770 5 طفلا (016 4 صبيا و 738 1 فتاة و 16 طفلا لم يُعرف نوع جنسهم) تتراوح أعمارهم بين بضعة أشهر و 17 سنة، وذلك في عامي 2019 (151 3) و 2020 (619 2). وشكل عدد الإصابات بين الأطفال ما يقرب من ثلث جميع الإصابات بين المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير[5]. وعلى الرغم من انخفاض عدد الإصابات بين الأطفال مقارنة بالسنتين السابقتين (241 6)، الذي نتج جزئيا عن عمليات لوقف إطلاق النار المؤقت، واتفاق السلام المبرم بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، ومفاوضات السلام الجارية بين الأطراف الأفغانية، وتخفيض بعض الأطراف لعملياتها العسكرية، فإن هناك اتجاها مثيرا للقلق يتمثل في ارتفاع عدد الإصابات بين الأطفال الناجمة عن الهجمات المعقدة والانتحارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

34 - وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 46 في المائة من الإصابات بين الأطفال، التي تمثلت في قتل (602) وتشويه (031 2) 633 2 طفلا (946 1 صبيا، و 684 فتاة، و 3 أطفال لم يُعرف نوع جنسهم)، ونُسبت الغالبية العظمى منها إلى حركة طالبان (178 2)، يليها تنظيم داعش - ولاية خراسان (285)، وجماعات مسلحة غير محددة (166)، وجماعات مسلحة مشتركة بين طالبان وداعش - ولاية خراسان (4).

35 - وكانت القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة مسؤولة عن 35 في المائة من الإصابات بين الأطفال، التي تمثلت في قتل (745) وتشويه (250 1) 995 1 طفلا (191 1 صبيا و 791 فتاة و 13 طفلا لم يُعرف نوع جنسهم). ومن بين هذه الإصابات، كانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مسؤولة عن 352 1 من الإصابات بين الأطفال، نُسبت إلى الجيش الوطني الأفغاني (200 1)، والشرطة الوطنية الأفغانية (52)، والمديرية الوطنية للأمن (52)، وقوة الحدود الوطنية الأفغانية (19)، والشرطة المحلية الأفغانية (16)، والقوة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني (13). ونُسبت إصابات أخرى بين الأطفال إلى القوات الدولية (294) والميليشيات الموالية للحكومة (68)، ونُسبت أيضا إلى جماعات مسلحة وقوات حكومية وقوات موالية للحكومة بشكل مشترك (808)، وقوات حكومية وموالية للحكومة بشكل مشترك (226)، وإلى القصف عبر الحدود من باكستان (86). وقد تعذّر عزو الإصابات الـ 248 المتبقية بين الأطفال إلى طرف محدد في النزاع.

36 - وظلت الاشتباكات البرية بين القوات الحكومية والموالية للحكومة من جهة، والجماعات المسلحة من جهة أخرى السبب الرئيسي للإصابات بين الأطفال، التي تمثلت في قتل (575) وتشويه (835 1) 410 2 أطفال (42 في المائة)، تليها الهجمات غير الانتحارية باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع على يد جماعات مسلحة، التي أسفرت عن مقتل (297) وتشويه (795) 092 1 طفلا (19 في المائة). ومن دواعي

(5) UNAMA and OHCHR, *Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict – Annual Report 2020*; and UNAMA and OHCHR, *Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict – 2019* (February 2020).

القلق أن فرقة العمل القطرية تحققت من زيادة في عدد الإصـــــابات بين الأطفال (092 1) نتيجة للهجمات غير الانتحارية باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع[6] مقارنة بالسنتين السابقتين (062 1).

37 - وكانت المتفجرات من مخلفات الحرب السبب الرئيسي الثالث، إذ أسفرت عن مقتل (197) وتشويه (520) 717 طفلا (12 في المائة). وفي كثير من الحالات، تعرض الأطفال للقتل أو التشـويه بسـبب لمس متفجرات من مخلفات الحرب عثروا عليها، أو اللعب بها أو حتى نقلها إلى البيت. فعلى سـبيل المثال، في 8 تموز/يوليه 2020، عثر أطفال في منطقة كاندارو، في مقاطعة دارا آي بيتش، بولاية كنر، على جهاز متفجر من مخلفات الحرب بينما كانوا يجمعون الحطب في الجبال ثم أخذوه إلى قريتهم. وقد لعب الأطفال بهذا الجهاز مما تسبب في انفجاره، وهو ما خلف مقتل صبي واحد على الفور وتشويه أربعة آخرين.

38 - ولا يزال الأطفال يتضـررون من الغارات الجوية التي تسـببت في مقتل (357) وتشـويه (283) 640 طفلا، وهو ما نُسـب إلى الجيش الوطني الأفغاني (329) والقوات الدولية (279) وقوات غير محددة موالية للحكومة (32)[7]. وانخفضت الإصابات بين الأطفال الناجمة عن الغارات الجوية بنسبة 16 في المائة مقارنة بالعامين السابقين (758)، بعد الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في 29 شباط/فبراير 2020، الذي أعقبه تراجع في عدد الضـربات الجوية من قبل القوات الدولية، على الرغم من زيادة العمليات الجوية التي تنفذها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية[8].

39 - وتسـببت الهجمات الانتحارية والمعقدة التي شـنتها الجماعات المسـلحة في 10 في المائة من الإصـابات بين الأطفال، إذ قتل (79) وشـوه (507) 586 طفلا، وهو ما يمثل زيادة بنسـبة 22 في المائة مقارنة بالسنتين السابقتين (482). وعلى سبيل المثال، في 1 تموز/يوليه 2019، شنت طالبان هجوما معقدا على مركز اللوجسـتيات والهندسـة التابع لوزارة الدفاع في منطقة بولي محمود خان، ولاية كابول. فقد فجر انتحاريون جهازا متفجرا يدوي الصـنع محمولا على مركبة بالقرب من محطة وقود، وهو ما سـمح لمهاجمَيْن مسـلحيْن يرتديان زي المديرية الوطنية للأمن بدخول المجمع وإطلاق النار. وكان نحو 300 طالب في فصـولهم الدراسية في مدرستهم الواقعة في المبنى الذي اتخذ فيه المهاجمون أيضـا مواقع لإطلاق النار أثناء الهجوم. وقد قتل سـبعة مدنيين، من بينهم صـبي واحد، وشـوه 144 مدنيا، من بينهم 21 صـبيا و 7 فتيات، وألحقت أضرار بست مدارس. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم.

40 - وتسـببت عمليات القتل الموجهة والمتعمَّدة في 4 في المائة من الإصـابات بين الأطفال، إذ قُتل (78) وشـوه (131) 209 أطفال، وهو ما يمثل انخفاضـا بنسـبة 5 في المائة مقارنة بالسـنتين السـابقتين (220). ولا يزال الأطفال يقعون ضـحايا تلك الأساليب التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. أما النسبة المتبقية

(6) أجهزة متفجرة يدوية الصنع مجهزة بآلية تفجير غير انتحارية.

(7) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُنفَّذ أي ضربات جوية في أفغانستان إلا من قبل الجيش الوطني الأفغاني (من خلال قواته الجوية) والقوات الدولية. وتشـير الإصـابات الناجمة عن غارات جوية منسـوبة إلى قوات مجهولة الهوية موالية للحكومة إلى حوادث حيث لم يكن من الممكن نسبها على وجه التحديد إلى أي من هذين الطرفين.

(8) ذكرت قيادة التدريب وتقديم المشورة والمساعدة التابعة للقوات الجوية أن القوات الجوية الأفغانية كانت قد زادت من ساعات طيرانها، لأسـباب من بينها احتياجات عملياتية أكبر تعزى إلى انخفاض الدعم المقدم من القوات الدولية. ويتاح المزيد من المعلومات في التقرير الفصـلي التاسـع والأربعين المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة من المفتش العام الخاص المعني بتعمير أفغانسـتان (30 تشـرين الأول/أكتوبر 2020)، متاح في الموقع www.sigar.mil/pdf/quarterlyreports/2020-10-30qr-section3-security.pdf.

البالغة 2 في المائة من الإصابات بين الأطفال (116)، فقد نتجت عن وسائل أخرى، من بينها عمليات التفتيش والاختطاف والتهديد والتخويف والمضايقة، علاوة على تصعيد القوة أو حماية القوات.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

41 - تحققت فرقة العمل القطرية من حوادث عنف جنسي تعرض لها 31 طفلا (22 صبيا و 9 فتيات) في عام 2019 (17) و 2020 (14)، وقد سُجلت أعلى أرقام في الإقليم الشمالي الشرقي (17) وإقليم المرتفعات الوسطى (7). وقد نُسبت تلك الانتهاكات إلى حركة طالبان (17)، والشرطة الوطنية الأفغانية (9)، والشرطة المحلية الأفغانية (1)، والجيش الوطني الأفغاني (1)، وبشكل مشترك إلى القوة الإقليمية للجيش الوطني الأفغاني (1) وميليشيات موالية للحكومة (1) وإلى الشرطة المحلية الأفغانية وميليشيات موالية للحكومة (1). وشملت هذه الحوادث حالات اغتصاب وحالات استخدام كـ "باتشا بازي" (2).

42 - وعلى سبيل المثال، ألقي القبض، في 15 آذار/مارس 2019، على صبي يبلغ من العمر 13 عاما بينما كان يحمل مسدسا في الإقليم الشمالي الشرقي. وعقب إلقاء القبض عليه، احتُجز في سجن الشرطة الوطنية الأفغانية لليلة واحدة وتم استجوابه. وأشارت الأدلة التي جمعتها الشرطة إلى أن الصبي كان قد اختطف من قبل الشرطة المحلية الأفغانية وقادة في ميليشيات موالية للحكومة في عام 2015، واستُخدم منذ ذلك الحين كـ "باتشا بازي". وفي 6 حزيران/يونيه 2019، برأت محكمة الأحداث الابتدائية الصبي، معترفة باختطافه وأحالته إلى مركز لإعادة تأهيل الأحداث[9]. وأصدرت المحكمة أمرا بإلقاء القبض على الجانيين المتورطين في القضية. وقد قُتل أحد الجانيين في هجوم شنته حركة طالبان، في حين لا يزال مكان وجود الجاني الثاني مجهولا.

43 - ولا يزال العنف الجنسي الذي يرتكبه أطراف النزاع ضد الأطفال يمثل مشكلة غير مبلغ عنها بالقدر الكافي ولا تتم معالجتها في كثير من الأحيان، على نحو يصعب معه تحديد مدى انتشار الحالات والتطرق لجميع جوانبها. وتشير المعلومات المتاحة باستمرار إلى أنه على الرغم من تجريم ممارسة "باتشا بازي" في قانون العقوبات المنقح، الذي دخل حيز التنفيذ في شباط/فبراير 2018، لا تزال المساءلة تشكل تحديا رئيسيا، وتبقى آليات الاستجابة لتقديم الدعم والحماية للضحايا غير متوفرة، علاوة على أن الأطفال الضحايا غالبا ما يعاملون على أنهم مجرمون ويوضعون في مراكز إعادة تأهيل الأحداث.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

44 - جرى التحقق مما مجموعه 297 هجوما على المدارس والمستشفيات، بما في ذلك على الأشخاص المشمولين بالحماية من ذوي الصلة.

الاعتداءات على المدارس والأشخاص ذوي الصلة المشمولين بالحماية

45 - تحققت فرقة العمل القطرية من 132 هجوما على مدارس وأفراد من الهيئة التعليمية، بما يشمل تعرض مدارس للهجوم (29) والتخريب (36)، وقتل أفراد من الهيئة التعليمية وجرحهم واختطافهم (25)، وتهديد مرافق تعليمية وأفراد من الهيئة التعليمية (14)، وتنفيذ هجمات ربما كانت عشوائية أو غير متناسبة

(9) بسبب غياب مراكز لدعم حماية الطفل وعدم كفاية الموارد لكفالة استجابة ملائمة في العديد من الولايات، غالبا ما يحال الأطفال ضحايا العنف إلى مراكز إعادة تأهيل الأحداث.

(28). وقد وقعت هذه الهجمات في عامي 2019 (70) و 2020 (62)، وكان أغلبها في الإقليم الشرقي (80) والإقليم الأوسط (52) والإقليم الشمالي الشرقي (44). ومَثّل ذلك انخفاضا بنسبة 50 في المائة مقارنة بالعامين السابقين (265)، إذ كان عام 2018 قد شهد زيادة كبيرة في الهجمات على المدارس المستخدمة كمراكز لتسجيل الناخبين وللاقتراع في إطار الانتخابات البرلمانية.

46 - وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 93 هجوما على مدارس وأفراد من الهيئة التعليمية (70 في المائة)، نُسبت إلى حركة طالبان (78) وداعش - ولاية خراسان (8) وجماعات مسلحة غير محددة (7). وكانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مسؤولة عن 26 هجوما، نُسبت إلى الجيش الوطني الأفغاني (17)، والمديرية الوطنية للأمن (3)، وعناصر غير محددة من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (6). وشملت هذه الهجمات إلحاق أضرار بمرافق وممتلكات تعليمية، وتخويف أفراد الهيئة التعليمية، وشن غارات ونهب مواد تعليمية. ونُسبت الهجمات المتبقية بشكل مشترك إلى جماعات مسلحة والجيش الوطني الأفغاني (6)، والقوات الدولية (4)، وقوات حكومية غير محددة (1)، وقصف عبر الحدود من باكستان (1)، وجناة مجهولي الهوية (1).

47 - وقد وقعت عدة هجمات في سياق أعمال عنف متصلة بالانتخابات. على سبيل المثال، تسببت هجمات نفذتها جماعات مسلحة، ولا سيما حركة طالبان، في يوم الاقتراع الخاص بالانتخابات الرئاسية في 28 أيلول/سبتمبر 2019، في إلحاق أضرار بـ 21 مدرسة مستخدمة كمراكز للاقتراع. وقد تعرض 105 أطفال للقتل أو التشويه خلال هذه الحوادث. وعلى سبيل المثال، أطلقت طالبان، في نفس اليوم، في ولاية قندوز، ست قذائف هاون باتجاه مركز الاقتراع في مدرسة علي آباد الثانوية للبنين.

48 - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت حركة طالبان تهديد مدارس البنات والهجوم عليها وتخويف العاملين بها. علاوة على ذلك، زرعت الحركة، في خمس هجمات، أجهزة متفجرة يدوية الصنع ألحقت الضرر بالمرافق وتسببت في تعطيل الدروس وعرقلة حصول الأطفال على التعليم. وواصلت الأمم المتحدة توثيق الهجمات المتعمدة والتهديدات التي تستهدف مدارس البنات[10]. على سبيل المثال، دخلت طالبان، في 4 شباط/فبراير 2019، مدرسة ابتدائية للبنات تقع في قرية كين، مقاطعة شيب كوه، ولاية فرح، وأضرمت النار في فصلين وخيمة وبعض المعدات، بما في ذلك الكراسي والطاولات. وألحق الحريق أضرارا بالأبواب والنوافذ. وأُغلقت المدرسة، التي كانت تدرس بها حوالي 460 فتاة من الصف الأول إلى الصف التاسع، بسبب ما لحق بها من أضرار وكذلك بسبب التهديد بوقوع المزيد من الحوادث. وفي مثال آخر، دخلت مجموعة من عناصر طالبان، في 26 كانون الثاني/يناير 2020، مدرسة مشاخيل الثانوية للبنات التي تقع في مقاطعة قرغاي بولاية لغمان، وحبست الحراس في غرفة وأضرمت النار في الفصول الدراسية. وأسفر الحريق عن إلحاق أضرار بالمرفق، حيث كانت توجد أكثر من 700 طالبة وقت الحادث.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

49 - على الرغم من توقيع الحكومة على إعلان المدارس الآمنة في عام 2015، تحققت فرقة العمل القطرية من استخدام 17 مدرسة لأغراض عسكرية في عامي 2019 (7) و 2020 (10)، من قبل عناصر

(10) UNAMA and OHCHR, *Afghanistan: Protection of Civilians in Armed Conflict – 2019*.

من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (13) والجيش الوطني الأفغاني والقوات الدولية بشكل مشترك (1) وطالبان (1) وميليشيات موالية للحكومة (1) وجماعات مسلحة غير محددة (1).

مخاوف أخرى متعلقة بالتعليم

50 - تحققت فرقة العمل القطرية من إغلاق 722 مدرسة في عام 2019 و 258 مدرسة في عام 2020 بسبب الانعدام العام الأمن والعمليات العسكرية. وقد سُجل أكثر من نصف عمليات الإغلاق هذه في الإقليم الشمالي الشرقي (506)، يليه الإقليم الجنوبي (155) والإقليم الغربي (95) والإقليم الشمالي (84) والإقليم الأوسط (80) والإقليم الشرقي (31) والإقليم الجنوبي الشرقي (29). وفي حين أن إغلاق المدارس نتج عن النزاع الجاري، فإن تخار وقندوز في الإقليم الشمالي الشرقي، وهلمند في الإقليم الجنوبي، ولوكر في الإقليم الأوسط، وبادغيس في الإقليم الغربي كانت أكثر الولايات تضررا، ويرجع ذلك أساسا إلى هجمات طالبان.

51 - ونتيجة لأنشطة الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية ودعم أعيان المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، أعيد فتح 323 1 مدرسة في عام 2019 (924) وفي عام 2020 (399). وكانت بعض من المدارس التي أعيد فتحها مغلقة منذ عام 2010. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ظلت 796 مدرسة مغلقة في جميع أنحاء البلد، وهو ما حرم 920 349 طفلا (169 245 صبيا و 751 104 فتاة) من الحصول على التعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الاعتداءات على المستشفيات والأشخاص ذوي الصلة المشمولين بالحماية

52 - تحققت فرقة العمل القطرية من 165 هجوما على مستشفيات وأشخاص ذوي صلة مشمولين بالحماية في عامي 2019 (75) و 2020 (90)، بزيادة قدرها 24 في المائة مقارنة بالسنتين السابقتين (126). وشملت الهجمات تهديدات ضد العاملين في مجال الصحة وضد المرافق الصحية (54)، وهجمات قد تكون عشوائية أو غير متناظرة تسببت في إلحاق أضرار بمرافق طبية، وإغلاق مستشفيات وإلحاق الضرر بالعاملين بها (51)، واختطاف عاملين في مجال الصحة (24)، وتدمير مرافق طبية (18)، وهجمات على عاملين في مجال الصحة (18).

53 - وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن وقوع 130 اعتداء (79 في المائة)، نُسبت غالبيتها العظمى إلى حركة طالبان (124)، وتنظيم داعش - ولاية خراسان (3)، وجماعات مسلحة غير محددة (3). وكانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مسؤولة عن 21 هجوما، نُسبت إلى الجيش الوطني الأفغاني (9) والمديرية الوطنية للأمن (5) والعمليات المشتركة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (3) والشرطة الوطنية الأفغانية (1) والشرطة المحلية الأفغانية (1) وقوة الحدود الأفغانية (1) وعناصر غير محددة من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (1). وشملت هذه الهجمات عمليات تفتيش في منشآت طبية أدت إلى إتلاف عيادات أو إغلاقها ومضايقة عاملين في مجال الصحة. ونُسبت الهجمات المتبقية إلى القوات الدولية (3) والميليشيات الموالية للحكومة (2) والجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بشكل مشترك (8) وجناة مجهولي الهوية (1). ووقعت معظم الحوادث في الإقليم الشرقي (46) والإقليم الأوسط (25) والإقليم الشمالي (24). وفي 19 أيار/مايو 2020، على سبيل المثال، استهدفت طائرة تابعة للجيش الوطني الأفغاني عيادة زُعم أنها تعالج جرحى من عناصر طالبان وقصفتها، وألحقت أضرارا بها وبسيارة إسعاف، وتسببت في إصابات طفيفة لاثنين من العاملين في المجال الصحي.

54 - والهجمات على المستشفيات والعاملين في مجال الصحة مشينة بشكل خاص بالنظر إلى الحالة الهشة لنظام الرعاية الصحية في البلد والعبء الذي تحمّله خلال جائحة كوفيد-19[11]. وفي هذا السياق، أفادت التقارير أن الجماعات المسلحة واصلت تعمد استهداف المرافق الطبية والعاملين فيها. وفي 12 أيار/مايو 2020، على سبيل المثال، اقتحم ثلاثة مهاجمين متنكرين في زي ضباط من قوات الحدود الأفغانية ومسلحين ببنادق من طراز كلاشينكوف 47 وقنابل يدوية وعدة عسكرية نسيجية، جناح الولادة الذي يضم 100 سرير في مستشفى دشتي بارشي، وانتقلوا بصورة منهجية من غرفة إلى غرفة وأطلقوا النار على المرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية، بمن في ذلك أمهات ورضع. وفي المجموع، قتل 23 وشوه 23 من المدنيين، من بينهم ستة أطفال تعرضوا للقتل (3) والتشويه (3)، إلى جانب عامل رعاية صحية واحد تعرض للقتل. ولا يزال الطرف المسؤول غير معروف. وأدت التهديدات التي وجهتها الجماعات المسلحة، لا سيما طالبان، إلى العاملين في القطاع الصحي والمرافق الصحية إلى إغلاق نحو 239 مرفقا للرعاية الصحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

55 - وقد كان للعنف المرتبط بالانتخابات أيضا تأثير على ثلاثة مرافق طبية في يوم الاقتراع خلال الانتخابات الرئاسية، إذ تسبب في إلحاق أضرار بمستشفى وعيادتين وتدمير معدات طبية، بما في ذلك سيارتا إسعاف، وهو ما أثر على تقديم الخدمات.

استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية

56 - تحققت فرقة العمل القطرية من الاستخدام العسكري لأربعة مرافق طبية في عامي 2019 (2) و 2020 (2)، وهو ما نُسب إلى الجيش الوطني الأفغاني (2)، والجيش الوطني الأفغاني والقوات الدولية بشكل مشترك (1) وميليشيات موالية للحكومة (1).

هاء - حوادث الاختطاف

57 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 69 طفلا (60 صبيا و 9 فتيات)، لا يتجاوز عمر أصغرهم السنة الواحدة، في عام 2019 (14) و 2020 (55)، مع تسجيل الأعداد الأكبر في الإقليمين الشرقي (24) والشمالي (21).

58 - ونُسبت معظم عمليات الاختطاف إلى حركة طالبان (66)، تليها ميليشيات موالية للحكومة (2) والشرطة الوطنية الأفغانية (1). ففي نيسان/أبريل 2020، على سبيل المثال، توجهت مجموعة من عناصر طالبان إلى منطقة كلكان في ولاية بلخ، حيث كان مدنيون يحفرون خزان مياه في أراضيهم الزراعية، بنية ابتزازهم بحجة الزكاة والعشر. واختطفت حركة طالبان أفرادا من المجتمع المحلي، بمن فيهم صبيان يبلغان من العمر 10 سنوات و 15 سنة، حيث أُخذوا إلى إحدى القرى وقُتلوا رميا بالرصاص في اليوم نفسه.

59 - وقد قُتل 7 أطفال أثناء عملية اختطافهم في عامي 2019 (1) و 2020 (6). واستطاعت فرقة العمل القطرية أيضا التحقق من إطلاق سراح 12 طفلا بعد اختطافهم في عامي 2019 (1) و 2020 (11).

(11) انظر UNAMA, "Special report: attacks on healthcare during the COVID-19 pandemic" (June 2020).

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

60 - تحققت فرقة العمل القطرية من 46 حادثة لمنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في عامي 2019 (20) و 2020 (26)، نُسبت في معظمها إلى الجماعات المسلحة (43) (93 في المائة)، وهي طالبان (37) وداعش - ولاية خراسان (4) وجماعات مسلحة غير محددة (2). ونُسبت الحوادث المتبقية إلى الشرطة الوطنية الأفغانية (1) والقوات الدولية (1) وبشكل مشترك إلى الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية (1).

61 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المسلحة اختطاف وقتل وإصابة وترهيب وتهديد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وتحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف حركة طالبان 64 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك من مقتل وإصابة 24 منهم على أيدي أطراف النزاع.

62 - وقد كانت الجماعات المسلحة مسؤولة أيضا عن الدخول دون إذن إلى المرافق الإنسانية والاستيلاء على معدات. ففي 4 أيار/مايو 2020، على سبيل المثال، أوقفت حركة طالبان، في مقاطعة شيرين تَغاب بولاية فارياب، خمس شاحنات تحمل نحو 25 طنا من المساعدة الإنسانية تبرعت بها حكومة تركمانستان، ودخلت عبر ميناء أقينة، ولم تسمح لها بالوصول إلى مدينة ميمنة. وبعد ثلاثة أيام، أفرغت حركة طالبان الشاحنات ووزعت المساعدة على قواتها وسمحت للسائقين بالعودة إلى مدينة ميمنة بشاحناتهم الفارغة.

63 - ومن دواعي القلق أن حركة طالبان ما زالت تعرقل حملات التحصين ضد شلل الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقد جرى توثيق ما مجموعه 85 حالة إصابة بشلل الأطفال في عامي 2019 (29) و 2020 (56). وجرى توثيق تلك الحالات في خمسة أقاليم هي الإقليم الجنوبي (58) والإقليم الغربي (12) والإقليم الجنوبي الشرقي (8) والإقليم الشرقي (4) والإقليم الشمالي (3). ويمكن أن يعزى انتشار حالات شلل الأطفال في هذه الأقاليم إلى عوامل كثيرة، منها الحظر الذي فرضته طالبان في عام 2018 على حملات التحصين في المنازل، والذي استمر في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان، وتأثير جائحة كوفيد-19، التي تسببت في إلغاء حملة التحصين التي كانت مقررة في تموز/يوليه 2020. ونتيجة لذلك الحظر، لم يستفد حوالي 2,5 مليون طفل من فرصة الحصول على التحصين في اليوم الوطني للتحصين في عام 2019، وقد ارتفع هذا العدد في عام 2020 ليبلغ حوالي 3,3 ملايين طفل في الأقاليم المتضررة. وفي 20 كانون الثاني/يناير 2020، على سبيل المثال، قُتل أحد القائمين بعملية التحصين ضد شلل الأطفال من منظمة "هيواد" غير الحكومية في ولاية بكتيا، بعد أن وجهت حركة طالبان تهديدات إلى تلك المنظمة إن هي لم توقف برنامجها للتحصين ضد شلل الأطفال.

خامسا – التقدم المحرز والتحديات المطروحة في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها

ألف – حكومة أفغانستان

64 – واصلت فرقة العمل القطرية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التواصل مع السلطات الأفغانية للدعوة إلى تنفيذ خطة العمل لعام 2011 وخريطة الطريق نحو الامتثال لعام 2014، إلى جانب اتخاذ تدابير ملموسة إضافية لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

65 – واتخذت الحكومة وقوات الأمن التابعة لها، بتعاون وثيق مع فرقة العمل القطرية، تدابير تدريجية للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل وخريطة الطريق نحو الامتثال فيما يتعلق بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، بسبل من بينها وضع قوانين وسياسات لحماية الأطفال على نحو أفضل.

66 – وقد سن الرئيس القانون المتعلق بحماية حقوق الطفل، الذي يمثل إحدى أولويات خريطة الطريق نحو الامتثال، من خلال المرسوم التشريعي رقم 362 المؤرخ 5 آذار/مارس 2019. ودعمت فرقة العمل القطرية الحكومة في صياغة القانون، وضمان احتوائه أحكاما بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك ممارسة "باتشا بازي"، وهي أحكام ترد أيضا في قانون العقوبات المنقح الذي دخل حيز النفاذ في عام 2018. وينتظر القانون حاليا موافقة البرلمان عليه بالنظر إلى أن بعض الأعضاء لا يقبلون تعريف الطفل على أنه أي شخص يقل عمره عن الثامنة عشرة، رغم أن هذا التعريف مدرج في قانون الأحداث وقانون العقوبات المنقح. وبمجرد الموافقة على القانون، ينبغي أن يؤدي تنفيذه إلى إنهاء حالات قيام قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بتجنيد الأطفال واستخدامهم، علاوة على حالات العنف الجنسي الممارس ضد الأطفال، ومنعها على نحو مستدام.

67 – وعلى نحو ما هو مطلوب بموجب القانون المتعلق بحماية حقوق الطفل، أنشأت الحكومة، في 16 حزيران/يونيه 2019، مجلسا وطنيا معنيا بحماية حقوق الطفل برئاسة النائب الثاني للرئيس، مكلفا بمراقبة وحماية حقوق الطفل والإشراف على تنفيذ القانون وتقييم ذلك التنفيذ، وضمان التنسيق بين الوزارات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أُنشئت لجنة تقنية وطنية معنية بحماية حقوق الطفل تابعة للمجلس يرأسها وزير العمل والشؤون الاجتماعية. وهذه اللجنة مكلفة بوضع خطة وطنية لتنفيذ القانون وإنشاء آلية رصد للإشراف على التنفيذ.

68 – ووضعت الحكومة، بدعم من فرقة العمل القطرية، سياسة وطنية لحماية الطفل[12]، تتماشى مع القانون المتعلق بحماية حقوق الطفل وتنطبق على جميع الوزارات، بوصفها إطارا قانونيا شاملا لحماية جميع الأطفال في أفغانستان في السياقين الإنمائي والإنساني على حد سواء.

69 – وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أطلقت وزارة الداخلية رسميا سياستها الداخلية لحماية الطفل المنطبقة على أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق نحو الامتثال. وقد صيغت هذه السياسة بدعم من فرقة العمل القطرية. وهي تتضمن أحكاما بشأن حماية الأطفال

---

(12) وقِّعت السياسة وأُصدرت في حزيران/يونيه 2021.

من التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي، بما في ذلك استخدامهم كـ "باتشا بازي"، وتهدف بشكل خاص إلى زيادة عدد ضباط الشرطة الوطنية الأفغانية المتخصصين في حماية الطفل.

70 - ولاحظت فرقة العمل القطرية إحراز وزارة الداخلية مزيدا من التقدم في منع تجنيد الأطفال واستخدامهم من خلال 34 وحدة لحماية الأطفال في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية في جميع أنحاء البلد. إذ منعت وحداتُ حماية الطفل تجنيدَ ما مجموعه 626 من مقدمي الطلبات القاصرين (جميعهم من الصبيان) في عامي 2019 (439) و 2020 (187). ويمكن أن يُعزى الانخفاض المسجل في عام 2020 جزئيا إلى تدابير الإغلاق الشامل المرتبطة بجائحة كوفيد-19، التي أثرت على انتظام عمليات تناوب موظفي وحدة حماية الطفل. وقد أنجزت فرقة العمل القطرية تقييما وطنيا للتدخلات الرامية إلى منع تجنيد الأطفال في عام 2019، يُقدّر فعالية وحدات حماية الطفل ويدرس ما واجهها من تحديات وما حققته من نجاحات. وشملت النتائج الرئيسية استمرار الحاجة إلى توفير التدريب لضباط الشرطة على المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم السن، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على حماية الأطفال، وتحسين رصد مراكز التفتيش التابعة للشرطة على مستوى المقاطعات وفي المناطق النائية. ولا يزال ضمان توفير الدعم المالي المناسب والموارد البشرية المدرَّبة المكرَّسة يشكل تحديا.

71 - وواصلت فرقة العمل القطرية توعية وتدريب أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك تدريبهم على منع العنف الجنسي المتمثل، على سبيل المثال، في الاستخدام كـ "باتشا بازي". وشمل ذلك دورة تدريبية واحدة لفائدة 30 معلما في ولاية لوكر، ودورتين تدريبيتين لفائدة 83 من القضاة والمدعين العامين وأعضاء قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في ولاية قندهار في عام 2019، ودورة تدريبية واحدة لفائدة 30 موظفا لشؤون حقوق الإنسان في المديرية الوطنية للأمن في عام 2020. ودعمت فرقة العمل القطرية، في عام 2019، أيضا تدريب 183 2 شخصا، من بينهم موظفو منظمات غير حكومية، على منهجيات الرصد والإبلاغ والمبادئ التوجيهية لتقييم السن. وقد وصلت فرقة العمل القطرية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى أكثر من 000 90 رجل وامرأة من خلال برامج للتوعية بشأن حماية الطفل والتوعية بالمخاطر، عن طريق وسائل منها المنشورات واللوحات الإعلانية والإعلانات التلفزيونية والإذاعية.

72 - وواصلت فرقة العمل القطرية الدعوة إلى تنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونتيجة للدعوة فيما يتعلق بمزاعم ارتكاب عنف جنسي ضد صبيان في ولاية لوكر، أنشأ مكتب المدعي العام، بناء على طلب من الرئيس، لجنة خاصة للتحقيق مع الجناة المزعومين واعتقالهم ومقاضاتهم بتهمة العنف الجنسي ضد الصبيان - وهي مزاعم نشرت لأول مرة في وسائل الإعلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقدمت فرقة العمل القطرية الدعم للجنة، بما في ذلك عن طريق تقديم إحاطات بشأن أساليب التحقيق الملائمة للطفل، مع مراعاة مبدأ الحرص على إعمال مصالح الطفل الفضلى ومبدأ "عدم الإضرار". وقد واصلت اللجنة التحقيق في الادعاءات، إلا أن جائحة كوفيد-19 والقيود المرتبطة بها أبطأت عملها. وفي 14 تموز/يوليه 2020، أبلغ مكتب المدعي العام فرقة العمل القطرية بأنه حدد هوية 21 مشتبها فيهم واعتقل بعض الجناة الذين حكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 5 سنوات و 22 سنة[13]. ودعت فرقة العمل القطرية إلى أن تطلب اللجنة توسيع ولايتها لتصبح هيئة

(13) حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن فرقة العمل القطرية قد تحققت بعد على نحو مستقل من هذه الاعتقالات.

دائمة معنية بمعالجة الحالات المماثلة عندما تتعذر معالجتها على نحو ملائم على مستوى الولايات أو المستوى المحلي.

73 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، وعقب بدء مفاوضات السلام في أفغانستان، أعدت فرقة العمل القطرية ورقة بشأن إدماج مسائل حماية الطفل ومنحها الأولوية في عملية السلام في أفغانستان، استنادا إلى التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح التي نشرها مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وقد أُطلعت الحكومة وحركة طالبان على الورقة من أجل تعزيز قضايا حماية الطفل بوصفها نقاطَ انطلاق وتدابيرَ لبناء الثقة في مفاوضات السلام. وأُطلعت عليها أيضا جهات فاعلة أخرى في مجال حماية الطفل بهدف تحديد الفرص المتاحة لمن يعملون مع أحد الجانبين، أو مع كليهما، من أجل المساعدة في ضمان طرح هذه القضايا في المراحل المناسبة من مفاوضات السلام.

74 - ووُثقت التطورات الإيجابية التي تحققت بقيادة مجلس الأمن الوطني فيما يتعلق بالنظام الحكومي لتوثيق الادعاءات ذات المصداقية المتعلقة بوقوع إصابات بين المدنيين، بما في ذلك الإصابات بين الأطفال، من أجل تنسيق المعلومات بين مختلف مكونات قوات الأمن وغيرها من الجهات الفاعلة التي تجمع هذه البيانات، وبلورة الدروس المستفادة. وقد أنشئ فريق عامل كُلّف بوضع آلية جديدة في جميع مكونات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تكون مسؤولة عن تبادل المعلومات، وتنسيقها والاستجابة للحوادث التي تنطوي على إصابات بين المدنيين. وعقد الفريق العامل، الذي يرأسه مجلس الأمن الوطني، ويضم ممثلين عن قطاع الأمن، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومركز حماية المدنيين في حالات النزاع، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، اجتماعه الأول في كانون الأول/ديسمبر 2020.

75 - وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك فجوات في مجال حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ومن الشواغل المستمرة عدم وجود آلية تحقيق وتأديب فعالة تخص ضباط القيادة والضباط المسؤولين عن شؤون التجنيد الذين يثبت تورطهم في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتزويرِ بطاقات الهوية الوطنية (*التذكرة*)، وهو ما قد يؤدي إلى التلاعب في هوية المجندين ممن هم دون السن القانوني، على الرغم من تجريم هذه الأفعال في قانون العقوبات المنقح. وقد ساهم في تفاقم أوجه ضعف الأطفال استمرار انتشار الإفلات من العقاب، في ظل غياب مسارات إحالة منهجية لإعادة إدماج الأطفال، وعدم وجود بروتوكولات تسليم تخص الأطفال المرتبطين سابقا بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، والأطفال الذين قامت وحدات حماية الأطفال بفرزهم واستبعادهم، والأطفال الذين أفرج عنهم من مرافق الاحتجاز. وهم يتعرضون بالفعل، نتيجة لذلك، لانتهاكات جسيمة جديدة، تتمثل على وجه الخصوص في التجنيد والاستخدام. وتطرح مسألة الإفراج عن الأطفال، في ظل استجابة برنامجية قاصرة من جانب الحكومة فيما يتعلق بإعادة إدماجهم، تحديات كبيرة أمام توفير الحماية والرفاه لهم، في غياب إطار شامل لإعادة الإدماج وبروتوكول للتسليم. وشرعت فرقة العمل القطرية في بذل جهود الدعوة لدى وزارة الخارجية من أجل وضع إطار لإعادة الإدماج وبروتوكول للتسليم على الصعيد الوطني. وقد كان رد الوزارة إيجابيا؛ ويُشترط الحصول على موافقة اللجنة الحكومية العليا لحقوق الطفل لاعتماد بروتوكول للتسليم.

76 - وبالإضافة إلى ذلك، بدأت فرقة العمل القطرية مناقشات مع الحكومة من أجل تقييم وجود الأطفال والنساء، على التوالي، في مراكز إعادة تأهيل الأحداث ومركز احتجاز الإناث في كابول، وتقديم الدعم لهم بوصف ذلك خطوة أولية في اتجاه تقييم وضعية كل حالة على حدة وتيسير إمكانية إعادة إدماج الرعايا

الأجانب أو إعادتهم إلى أوطانهم. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال المعتقلين بسبب الارتباط المزعوم أو الفعلي بالجماعات المسلحة والمحتجزين بتهم تتعلق بالأمن الوطني، لا يستفيدون من الحماية التي توفرها المعايير الدولية لقضاء الأحداث والالتزامات السياسية التي تعهدت بها الحكومة، بما في ذلك مبادئ باريس. ويتعين وضع سياسة بشأن معاملة هؤلاء الأطفال بما يتماشى مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث، على النحو المتوخى في خطة العمل وخريطة الطريق نحو الامتثال.

77 - وعلاوة على ذلك، فقد استُبعد الأطفال المعتقلون بسبب الارتباط المزعوم أو الفعلي بالجماعات المسلحة والمحتجزون بتهم تتعلق بالأمن الوطني من العفو الرئاسي، على غرار ما حدث مع مرسوم العفو الرئاسي الخاص الصادر في آذار/مارس 2020، والذي أسفر عن إطلاق سراح المحتجزين بهدف تخفيف الازدحام في مرافق الاحتجاز في سياق جائحة كوفيد-19.

باء - القوات الدولية

78 - كانت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح قد خططت للقيام بزيارة رسمية إلى أفغانستان في آذار/مارس 2020، وذلك بشكل خاص من أجل العمل مع القوات الحكومية والقوات الدولية بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها للحد من الإصابات بين الأطفال أثناء العمليات العسكرية. ولكن البعثة أُجلت بسبب التطورات التي أعقبت الانتخابات وتفشي جائحة كوفيد-19. وفي ضوء استمرار الجائحة، بدلا من الزيارة، واصلت الممثلة الخاصة عملها عن بعد وعقدت، في أيار/مايو 2020، مؤتمرا عبر الفيديو مع كبار ممثلي بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي وقوات الولايات المتحدة في أفغانستان بشأن التدابير التي اتخذتها القوات الدولية للحد من الإصابات بين الأطفال أثناء العمليات العسكرية. وقبل ذلك اللقاء، اجتمعت أيضا بنظراء معنيين من سلطات الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر 2019، من أجل الدعوة، في جملة أمور، إلى تعزيز حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت شراكة مكتبها مع الناتو، بوسائل منها إقامة تعاون وثيق مع كبير المستشارين المعنيين بالأطفال والنزاع المسلح، وانتداب خبرة تقنية إلى مقر الناتو من أجل زيادة تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة بشأن الأطفال والنزاع المسلح على الصعيد العالمي وفي أفغانستان.

79 - ووفقاً لمعلومات تلقتها الممثلة الخاصة، فقد واصلت القوات الدولية تنفيذ إجراءات داخلية رامية إلى تقليل الإصابات بين المدنيين أثناء عملياتها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما من خلال فحص جميع التقارير المتعلقة بوقوع إصابات بين المدنيين في غضون 72 ساعة من استلامها، وتقييم ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير استثنائية لتحسين التخفيف من حدة الضرر بشكل متواصل.

جيم - الجماعات المسلحة

80 - استمرت الجماعات المسلحة، ولا سيما طالبان، في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وشكل إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب طالبان عنصرا رئيسيا في الحوار الجاري بشأن حقوق الإنسان بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وحركة طالبان، الذي ناقشت خلاله البعثة استمرار ارتفاع عدد الأطفال المجندين داخل الحركة، إلى جانب إمكانية تكييف المبادئ التوجيهية الوطنية لتقييم السن التي أصدرتها الحكومة وتطبيقها في صفوف الحركة. إلى جانب ذلك، أطلعت البعثة فريق التفاوض التابع لطالبان

على الورقة المذكورة أعلاه المتعلقة بإدراج قضـايا حماية الطفل في عملية السـلام، وستتابع هذه المسـألة مع طالبان في المراحل المناسبة من المفاوضات.

دال - مبادرات الدعوة الأخرى

81 - شاركت الممثلة الخاصـة، إلى جانب الرئيسين المشـاركَين لفرقة العمل القطرية، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في إحاطة إعلامية افتراضـية مشتركة جمعت بين فريقي الأصـدقاء المعنيين بالأطفال والنزاع المسـلح في أفغانسـتان ومقراهما في نيويورك وكابول، وفريق أصـدقاء أفغانسـتان الذي يتخذ من نيويورك مقرا له.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

82 - إنني أشـعر بالجزع إزاء اسـتمرار ارتكاب انتهاكات جسـيمة، بحجم وشـدة وتواتر تدعو للقلق، ضـد الأطفال في أفغانسـتان، الذين ما زالوا يتحملون وطأة النزاع المسلح. وإنني أدين ما ترتكبه جميع أطراف النزاع من انتهاكات جسـيمة ضـد الأطفال، وأحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

83 - ولايزال يسـاورني قلق بالغ إزاء اسـتمرار ارتفاع مسـتوى الإصـابات بين الأطفال، وأحث جميع الأطراف المعنية على تعزيز التدابير والنظم المعمول بها للحد من هذه الإصـابات، والامتناع عن اسـتخدام نظم النيران غير المباشـرة في المناطق المأهولة بالسـكان المدنيين، ووقف اسـتخدام الأسـلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. وأحث كذلك جميع الأطراف المعنية على أن توقف فورا استهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والأعيان المدنية، بما في ذلك الهجمات والتهديدات بشـن هجمات على المرافق الطبية والتعليمية والأشـخاص المشـمولين بالحماية، وأن تتخذ أيضـا التدابير اللازمة لوقف الهجمات العشـوائية ضـد هذه الأهداف وضـمان عدم اسـتخدامها لأغراض عسـكرية. وأُهيب بالأطراف المعنية أن تضـمن عدم إعاقة العمليات العسكرية حصول الأطفال على الرعاية الصحية والتعليم.

84 - ولقد ارتكبت حركة طالبان الغالبية العظمى من الانتهاكات الجسـيمة ضـد الأطفال. وإنني أدين ممارسات هذه الجماعة المسلحة وأهيب بها أن تتخذ، على وجه السرعة، جميع التدابير لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم المتزايدين، وأن تلتزم بالتوجيهات الوطنية التي تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأحث طالبان على أن تعمل بطريقة فعالة على منع وقوع إصـابات بين الأطفال، وأن تضـمن امتثال توجيهاتها وأوامرها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان خضوع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال للمحاسبة.

85 - وأحيط علما وأشـيد بالجهود التي تبذلها الحكومة وقوات الأمن التابعة لها في سـبيل تعزيز حماية الأطفال المتضـررين من النزاع المسـلح، مظهرة التزامها بالامتثال للقانون الوطني والدولي وبإنهاء الانتهاكات الجسـيمة المرتكبة ضـد الأطفال ومنع وقوعها. ومع ذلك، فإنني أهيب بالحكومة أن تزيد الجهود وتخصـص الموارد اللازمة، ولا سـيما لوضـع واعتماد خطة عمل لوقف ومنع قتل الأطفال وتشـويههم، واتخاذ خطوات إضـافية صوب تنفيذ السياسة الوطنية لمنع وقوع إصابات بين المدنيين والتخفيف من حدتها؛ وتعزيز التدابير الرامية إلى التحقيق في جميع الحوادث المتصـلة بالنزاع التي تلحق أضـرارا بالمدنيين، بمن فيهم الأطفال؛

وكفالة المســـاءلة؛ ومواصـــلة تعزيز جهود مجلس الأمن الوطني وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، ولا سـيما الجيش الوطني الأفغاني، للتحقيق بشـكل منهجي في الأضـرار التي تلحق بالمدنيين في الحوادث المتصلة بالنزاع.

86 - وأحث القوات الدولية، لدى انســحابها، على الحفاظ على تعاون وثيق مع الأمم المتحدة من أجل كفالة اسـتمرارية واسـتدامة التدابير الداعمة لالتزام قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، بما في ذلك الجيش الوطني الأفغاني، بتنفيذ سـياسـات وتدابير لحماية المدنيين وتقليل الضـرر إلى أدنى حد، ولا سـيما بالنسـبة للأطفال، بسبل منها توفير الموارد للقوات الأفغانية، والاستمرار في تقديم المشورة وتوفير التدريب لها.

87 - وأرحب بالانخفاض المسـتمر في الأرقام المتعلقة بالتجنيد والاسـتخدام من جانب الشـرطة الوطنية الأفغانية، وأثني على الحكومة لما أحرزته من تقدم حتى الآن. وأشـجع الحكومة على تعزيز المكاسـب التي تحققت ومعالجة الثغرات المتبقية، وأيضـــا على تنفيذ التوجيهات التي تحظر تجنيد الأطفال واســـتخدامهم والالتزام بها، وكفالة مسـاءلة القادة الذين يختطفون الأطفال ويجندونهم ويسـتخدمونهم ويسـتغلونهم جنسـيا. وأحث البرلمان على اعتماد القانون المتعلق بحماية حقوق الطفل، الذي سُن في آذار/مارس 2019، من أجل ضـمان تنفيذه بشكل منهجي، وإنشاء آليات تحقيق وتأديب فعالة للتعامل مع من تثبت مسؤوليتهم عن تجنيد الأطفال واسـتخدامهم. وأهيب بالحكومة أيضـا أن تضـع خطة تشـغيلية لتنفيذ سـياسـة وزارة الداخلية لحماية الطفل، والتي تشـدد على حظر اسـتخدام الأطفال في مراكز الشـرطة، وإنشـاء إدارة تحقيقات من أجل إنفاذ المساءلة عن الانتهاكات المزعومة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك استخدامهم كـــ ”باتشا بازي“، وإنشاء وظائف للعمل الاجتماعي داخل وحدات الشـرطة. وأخيرا، أهيب بالحكومة أن تعتمد نظام إحالة موحد لإعادة إدماج الأطفال المنفصـلين عن أطراف النزاع، والذين أُطلق سـراحهم من الاحتجاز، و/أو الذين رُفضـوا من مراكز التجنيد عن طريق وحدات حماية الطفل التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية.

88 - وأحث الحكومة على الإفراج عن الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، تماشـــيا مع مبادئ باريس التي أقرّتها. وينبغي، زيادةً على ما ســـبق، نقل الأطفال المحتجزين بتهم تتعلق بالأمن الوطني إلى مراكز إعادة تأهيل الأحداث وتمكينهم من الاســـتفادة من جميع الخدمات، وفقا للمعايير الدولية لقضـاء الأحداث. وأدعو الحكومة أيضـا إلى إدراج جميع الأطفال في المراسيم الرئاسية الخاصـة التي يُطلق بموجبها سراح المحتجزين في سياق جائحة كوفيد-19.

89 - وأحث الأطراف وجميع أصـحاب المصـلحة على ضـمان إدراج أحكام مناسـبة خاصـة بالأطفال وموارد كافية في محادثات السلام الأفغانية وتشجيع استخدام التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

90 - وأهيب بالمانحين أن يواصـلوا مسـاعدة الحكومة في الاسـتفادة من التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق نحو الامتثال من أجل منع تجنيد الأطفال واسـتخدامهم، وفي إعداد وتنفيذ اسـتراتيجية طويلة الأجل وشـــاملة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بما في ذلك عن طريق تمويل الدعم المقدم للبرامج ذات الصلة.